النظرية النقدية الكينزية

بعد تعرضنا لدراسة النظرية الكمية للنقود، انتهينا إلى إن هذه النظرية حاولت أن تجد علاقة مباشرة وتناسبية بين التغير في كمية النقود والمستوى العام للأسعار من خلال اعتمادها على مجموعة من الفروض والمبادئ أهمها افتراض حالة التشغيل الكامل للاقتصاد، وان هناك يد خفية تدفع الاقتصاد إلى ذلك المستوى وتعيد التوازن للاقتصاد إذا ما أصابه الاختلال تلقائيا ومن ثم فلا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

لكن مع ظهور أزمة الكساد التي أصابت الاقتصاد الرأسمالي في الفترة 1929-1933م، حيث توقفت الدالة الإنتاجية نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما أدى إلى غلق المؤسسات الإنتاجية وإفلاس العديد منها نتيجة الخسائر التي لحقت بها فأدى ذلك إلى ضعف دافع الاستثمار فكانت النتيجة تسريح العمال، انتشار البطالة، حيث قدرت في نهاية 1933 بـ 25% وكانت لا تتعدي نسبتها في أوربا 2% سنة 1926، أما الأسعار فعرفت انخفاضا كبيرا تجاوز 60% خلال سنوات الأزمة وهو ما أثر على أرباح المستثمرين وبالتالي على دخل كافة أفراد المجتمع، ولم ينته العالم من محنة أزمة الكساد حتى دخل في حرب عالمية ثانية قضت على البنى التحتية للاقتصاد الأوربي والعالم بصفة عامة مخلفة بذلك وضعا اجتماعيا سيئا للغاية، وفي خضم ذلك كله وقف التحليل التقليدي عاجزا عن تفسير وعلاج هذه الأزمة التي حلت بالاقتصاد العالمي، وظهرت إلى الوجود مدرسة فكرية اقتصادية رأسمالية كان رائدها **كينز** قامت على مجموعة من القواعد والنظريات في شكل تحليل يكاد يكون مناقض لنظريات الفكر التقليدي حيث حول الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار نتيجة التغير في كمية النقود إلى الاهتمام بسلوك النقود وأثره على مختلف النشاطات الاقتصادية على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية.

انتقادات كينز للنظرية التقليدية:

ركز كينز في انتقاداته للنظرية التقليدية حول نقطتين أساسيتين هما البطالة والنقود، ولكن مفاهيمه تقودنا إلى البحث في نقاط اختلافه وتناقضاته مع الكلاسيك في أربع اتجاهات.

أ. **مشكل البطالة**: يرى كينز أن الكلاسيك ارتكبوا خطأ كبيرا عندما رفضوا وجود بطالة اليد العاملة لاعتقادهم أن من يبحث عن عمل سوف يجده بسهولة، ولقد أظهرت الوقائع الاقتصادية خطأ هذا الفرض بدليل أن بريطانيا وكل الدول الرأسمالية عرفت ظاهرة البطالة بداية القرن العشرين وتعاظمت أثناء فترة الأزمة الاقتصادية، لذلك يبحث كينز عن وسائل محاربة البطالة والوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل.

ب. **مشكلة النقود**: لم يدخل التقليديون في اعتباراتهم النقود ولم يعطوها أي اهتمام بل اعتقدوا أن لها دور محايد وإنها مجرد حجاب يخفي الحقيقة، وأن لا شيء أكثر تفاهة من النقود، لأن البضائع تبادل ببضائع، ويرى كينز أن هذا هو الخطأ الثاني الذي ارتكبه الكلاسيك إذ ليس هناك مكانة تفوق مكانة النقود، لأن للنقود دور إيجابي نظرا لتعلق الناس بها ونظرا لابتغائهم الحصول عليها رغبة في استعمالها في المستقبل، أو لاكتنازها فهي أداة في التحليل الاقتصادي من الخطأ تناسيه.

ج. **إطار النظرة الاقتصادية**: كان الكلاسيك يهتمون بالحياة الاقتصادية من خلال تصرفات الأفراد فهذه الأخيرة هي التي تتحكم في التوازن الاقتصادي، وفي الاختيارات المتعلقة بالإنتاج، الاستهلاك، أما كينز فيرى انه من الأصح توجيه نظرة كلية شمولية ومباشرة لمجموع النشاط الاقتصادي، فهو إذن يهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، ولم يول اهتمام كبير للجزئيات. الظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع، كحجم التشغيل الكامل، الدخل الوطني، الطلب الكلي، العرض الكلي ....الخ.

د. **تدخل الدولة**: يرفض الكلاسيك تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أما كينز فيرى أن للدولة دور أساسي في الحياة الاقتصادية لضمان الاستخدام الكامل، والرفع من الطلب...الخ، ومعنى هذا أن كينز يرى ضرورة تدخل الدولة لعلاج الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني، فعمل على تحديد معالم السياسة النقدية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني، ولعلاج ذلك يرى ضرورة تدخل الدول عن طريق السياسة المالية والرفع من مستوى الإنفاق العمومي، والسياسة النقدية من خلال زيادة المعروض النقدي أو ما يسمى بسياسة النقود الرخيصة.

فرضيات التحليل الكينزي:

قام كينز بتحليل ودراسة لأسباب الأزمة واستخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل التقليدي الذي كان سائدا حتى حدوث الأزمة، والذي كان يعتمد على فرضية تحقيق العمالة التامة (التشغيل الكامل) بصورة تلقائية في ظل المنافسة التامة وفي ظل اقتصاد يقوم على مبدأ أن العرض يخلق الطلب المناسب عليه وأن الأسعار لا تتغير إلا بتغير كمية النقود المعروضة، أما التحليل الكينزي فقد قام على فرضيات تختلف تماما على فرضيات التقليديين ويمكن إيجازها فيما يلي:

- وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها "تفضيل السيولة" موضحا أن الأفراد قد يطلبون النقود ويفضلون الاحتفاظ بها لأسباب معينة أهمها: المعاملات – المضاربة – الاحتياط.
- جاء بالنظرية العامة للتوظيف، التي تعالج كل مستويات التشغيل، بينما تعني النظرية الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة هي حالة التشغيل الكامل وتؤمن بأنها الحالة العامة، أما النظرية العامة جاءت لتفسر التضخم كما تفسر البطالة حيث أن كل منهما ينجم أساسا عن تغير الطلب الكلي الفعال فحينما يكون الطلب ضعيفا تكون بطالة وحينما يزيد يحدث تضخما.
- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية ولم يول اهتمام كبيرا للجزئيات فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع، كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الإنتاج الوطني...الخ.
- رفض تحليله للأوضاع قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال، كما نادى بضرورة تدخل الدولة لعلاج الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني عن طريق السياسة النقدية والسياسة المالية بزيادة المعروض النقدي أو ما يسمى بسياسة النقود الرخيصة والتمويل بالتضخم، وعليه يرى إن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة، أي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي في النهاية إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل ومن ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج والتي تؤدي تدريجيا إلى ارتفاع الأسعار ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل : أثر الزيادة في كمية النقود

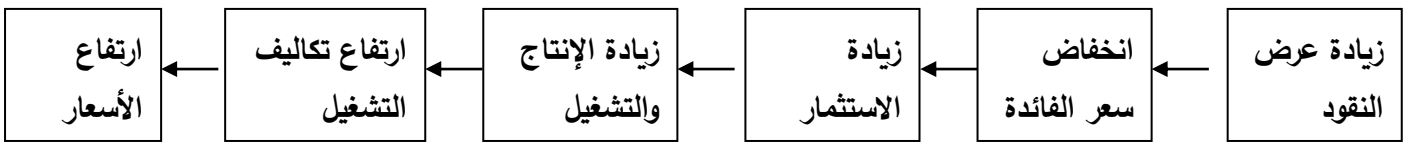

- اهتم كينز بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار وانتشار البطالة، فهو يرى أن حجم الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، فهذا الأخير يتكون من عنصرين اثنين هما الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية، فالأول يتوقف فيه الطلب على عوامل ذاتية ونفسية، أما الطلب على السلع الاستثمارية يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وهكذا يتضمن تحليل كينز أثر التغيرات في كمية النقود على مستوى الأسعار الآثار غير المباشرة لتغيرات كمية لنقود من خلال تغيرات الطلب الكلي الفعال وانعكاس هذا الأخير على سعر الفائدة.

الطلب على النقود عند كينز "تفضيل السيولة":

يقصد بتفضيل السيولة الدافع الذي يحمل الفرد على الاحتفاظ بالثورة في شكل نقود سائلة ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، وهي أن رغبة الأعوان الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع لكون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة، ويرجع كينز الطلب على النقود لثلاث أغراض هي:

- **دافع المعاملات**: يقصد بدافع المعاملات أن الأفراد يطلبون النقود من أجل إتمام معاملات التبادل التي تعتمد على الدخل، وأقر كينز من خلال هذا الدافع بالعلاقة الإيجابية بين هذا الجزء من الطلب على النقود وبين دخل الفرد، فالمرء بحاجة للاحتفاظ بمبلغ من المال من أجل دفع فواتير مستحقة عليه، أو من أجل شراء احتياجاته اليومية من المحلات التجارية، وبالرغم من أن هذا الجزء من الطلب يفقد الفرد عائدا كان من الممكن تحقيقه لو أنه احتفظ بمثل هذا المبلغ في أصول تحقق عوائد، فإن المرء مضطرا للتضحية بهذا اذا أراد إتمام تبادلات يتطلب القيام بها استخدام النقود.
- **دافع المضاربة**: المضاربة عند كينز هي إجراء توقعات على ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة على الأصول المالية ومن ثم إجراء توقعات على تغير قيمة هذه الأصول، فالنقود التي يحتفظ بها لغرض المضاربة ترجع إلى وظيفة النقود كمخزون للقيمة، فالأفراد يحتفظون بأرصدة نقدية سائلة بالبنوك انتظارا للفرص السانحة التي تحقق لهم أرباحا نتيجة التغير في سعر الأوراق المالية في البورصات، حيث ترتفع قيمتها وتنخفض وفقا لتغيرات أسعار الفائدة في السوق النقدي.
- دافع الاحتياط: يقصد بدافع الاحتياط (الحيطة والحذر) رغبة الأفراد /المؤسسات في الاحتفاظ بنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة والاستثنائية (كالمرض والبطالة)، أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة (كانخفاض أسعار بعض السلع).

إن الطلب على النقود بدافع المضاربة سيكون شديد المرونة لسعر الفائدة أنظر الشكل الموالي: حيث تقوم علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة.

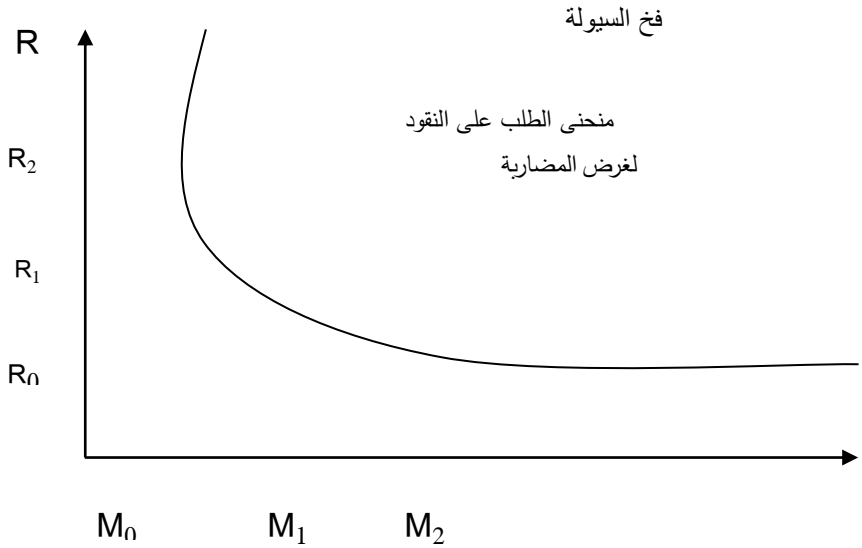

نلاحظ أنه عند مستوى مرتفع لسعر الفائدة يتجه الأفراد إلى استثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء أسهم وسندات ومن ثم يكون الطلب على النقود عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم موازي للمحور الرأسي، أما عندما يكون سعر الفائدة منخفض جدا كما هو الحال عند R_0 يفضل الأعوان الاقتصاديين الاحتفاظ بأموالهم في شكل سائل فيكون الطلب عندئذ مرن مرونة لا متناهية بالنسبة لسعر الفائدة ويعبر عنه بخط مستقيم موازي للمحور الأفقي ويبين هذا الخط أنه لا يجد الأفراد ورجال الأعمال أي فائدة من استثمار أرصدتهم السائلة في شراء السندات وهي الحالة التي عبر عنها كينز بـ **فخ السيولة**.

بمقارنة النظرية الكينزية بنظرية كمية النقود نجد أن النظريتين تنتهيان إلى أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى الزيادة في الأسعار غير أن الفارق بينهما يتمثل في:

- نظرية الكمية تصل الى تلك النتيجة من خلال التأثير المباشر لكمية النقود على الأسعار في مرحلة التداول وتبادل السلع بينما تستعين نظرية كينز بطريقة غير مباشرة بالنظر إلى النقود كأي سلعة لها عرض وطلب وأن قيمة النقود تتوقف على تفاعل العرض والطلب الخاصين بها من خلال مراحل الإنتاج والاستثمار وتطورات الطلب الكلي الفعال.
- تميز نظرية كينز بين مرحلة التشغيل الكامل ومرحلة ما قبل التشغيل الكامل للموارد، حيث تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع الأسعار فقط في المرحلة الأولى أما في المرحلة الثانية فالتوسيع النقدي يمكن أن ينعكس بالإيجاب على التشغيل فقط دون الأسعار.